٣ـ الحديث المضطرب

أ ـ تعريف :

هو الحديث الذي يروى على أوجه مختلفة مع تساوي طرقه في القوة حتى لا يرجّح طريق على آخر ، ويكون برواية واحد أو أكثر ، لكن إذا وقع الاختلاف في اسم راوٍ أو نسبة أبيه مع كونه ثقة فيبقى الحديث مقبولاً وإن سمي مضطرباً .

قال الزركشي : « وقد يدخل القلب والشذوذ والاضطراب في قسم الصحيح والحسن »[١] .

وصنف هذا الحديث ناشئ عن سوء ضبط الرواة ، ويكون الاضطراب في السند وهو الأغلب ، ويكون في المتن ، ويُعزى الاضطراب إلى الراوي إذا كان واحداً ؛ لأنه يروي على اختلاف أو يشترك أكثر من راوٍ في ضعف الضبط واضطراب الحافظة ، وقلما يحكم على الحديث بالاضطراب من غير الحكم على إسناده بالاضطراب أيضاً .

فللحكم بالاضطراب لابد من شرطين : الأول تساوي قوة الأسانيد المختلفة ، والثاني عدم إمكان الجمع والتوفيق بين هذه المرويات .

وقد حدّد الحافظ العلائي[٢] (٧٦١هـ) صوراً للاضطراب هي عالقة بالسند :

---

(١) تدريب الراوي : ٨/ ٩٥ .

(٢) توضيح الأفكار : ٢/ ٣٨ .

١ـ تعارض الوصل والإرسال ، أي يروى بالقوة نفسها موصولاً في طريق آخر مرسلاً .

٢ـ تعارض الوقف والرفع ، أي ينسب إلى الصحابي وإلى النبي عليه الصلاة والسلام .

٣ـ تعارض الاتصال والانقطاع .

٤ـ أن يروي الحديث جماعة عن رجل عن تابعي عن صحابي ، ويرويه الرجل عن تابعي آخر عن الصحابي ذاته .

٥ـ زيادة رجل في أحد الإسنادين .

٦ـ الاختلاف في اسم الراوي ونَسَبه إذا كان متردداً بين ثقة وضعيف .

ب ـ المضطرب سنداً :

ومنه حديث الترمذي عن الصديق أبي بكر رضي الله عنه قال : يا رسول الله ، أراك شبتَ ، قال : « شيبتني هود وأخواتها » وقال : حسن غريب .

ونقل السيوطي عن الدارقطني[1] قوله : « هذا حديث مضطرب ، فإنه لم يُروَ من طريق أبي إسحاق ، وقد اختلف عليه في عشرة أوجه ، فمنهم من رواه عنه مرسلاً ، ومنهم من رواه موصولاً ، ومنهم من جعله في مسند أبي بكر، ومنهم من جعله من مسند سعد، ومنهم من جعله من مسند عائشة، ورواته ثقات ، لا يمكن ترجيح بعضهم على بعض ، والجمع متعذر » .

وتبعاً لتساوي قوة الأسانيد يحكم على الحديث بالضعف ، « ومن هنا كان مجرد الاضطراب في الإسناد أمارة على الضعف ، لأن تساوي

---

(١) تدريب الراوي ٩٤ .

الروايات في الدرجة وعدم تعارضها يمنعان الحكم بأيها أصح ، فكأن تعادلها في الصحة تعادل في الضعف »[1] .

ومن اضطراب السند حديث زيد بن أرقم رضي الله عنه عند أبي داود وابن ماجه ح(٢٩٦) عن رسول الله ﷺ قال: « إن هذه الحشوش محتضرة، فإذا أتى أحدكم الخلاء فليقل : أعوذ بالله من الخبث والخبائث » .

قال الإمام الترمذي في مطلع سننه : « حديث زيد بن أرقم في إسناده اضطراب » .

فقد رواه سعيد بن أبي عروبة (١٥٥هـ) ؛ عن قتادة عن القاسم بن عوف الشيباني عن زيد بن أرقم ، ورواه هشام الدستوائي عن قتادة عن زيد بن أرقم ، ورواه شعبة عن قتادة عن النضر عن أنس عن زيد بن أرقم ، ورواه معمر عن قتادة عن النضر عن أبيه عن النبي ﷺ ، فله أربع طرق مختلفة متساوية في القوة ، وهنا التعدد سبب الضعف ، وهذا ليس كالشهرة والاستفاضة حيث زيادة الصحة .

ج ـ المضطرب متناً :

ومنه حديث رواه الإمام الترمذي ح(٦٦٠) عن شريك عن أبي حمزة عن الشعبي عن فاطمة بنت قيس رضي الله عنها ، قالت : سئل النبي ﷺ عن الزكاة ، فقال : « إن من المال لحقاً سوى الزكاة » .

وفي رواية ابن ماجه ح(١٧٨٩) بنفس السند لكن بلفظ : « ليس في المال حق سوى الزكاة » ، وقال الحافظ العراقي : « فهذا اضطراب لا يحتمل التأويل »[2] .

---

(١) علوم الحديث ، د . صبحي الصالح ، ص/ ١٨٨ .

(٢) التبصرة : ١/ ٢٢٤ ، وتدريب الراوي ص/ ٣١٣ حاشية المحقق .

ولكن ثمة مرجّح في السند يبعد شرط الاضطراب ، وذلك أن أبا حمزة محدث ضعيف ، فالحديث مردود بضعف الراوي قبل ضعف الاضطراب ، ولكن يمكن تأويله بأن فاطمة رضي الله عنها روت اللفظين وأن الحق المثبت هو المستحب والحق المنفي هو الواجب .

وكذلك حديث يشبه الإدراج ، فقد اضطرب بين زيادة الصحابي وحذفها ، فقد جاء في صحيح مسلم ح(١٥٠) عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه رفعه : « من مات لا يشرك بالله شيئاً دخل الجنة ، ومن مات يشرك بالله شيئاً دخل النار » .

فقد جاء في رواية أخرى[١] : « قال النبي ﷺ كلمة وقلت أنا أخرى ، وذكر الكلمتين أي المقطعين من الحديث (من مات لا يشرك) و(من مات يشرك) ، فلم يحدد أي كلمة له .

وجاء في رواية ثالثة فيها أن كلمة ابن مسعود هي الثانية ، وجاء في رواية رابعة اقتصر فيها على العبارة الأولىٰ مضافة إلى النبي عليه الصلاة والسلام .

د ـ حكم المضطرب :

المضطرب حديث ضعيف وهو شبيه بالحديث المعلّ الذي تكون علته في الإسناد أو في المتن ، لذلك تجد الحافظ ابن حجر يعتمد في شواهد المضطرب على كتاب العلل للدارقطني ، فالاضطراب نوع من الإعلال يوجب ضعف الحديث .

وذلك لأن الاضطراب « يشير بعدم ضبط الراوي للحديث ، ذلك أنه لما كان يروي الحديث تارة على وجه وأخرى على وجه آخر ، فإن ذلك

---

(١) تدريب الراوي ص/ ٣١٦ .

معناه أنه لم يستقر الحديث في حفظه ، وكذا إذا وقع التعارض بين الرواة المتعددين لا نعلم أيهم ضبط الحديث ، فنحكم بضعف الحديث بسبب ذلك »[1] .

ونخلص إلى أن ما يذكر من كتب في الحديث المعل يصلح مصدراً للحديث المضطرب كما أن للحافظ ابن حجر كتاب خاص بهذا النوع سماه « المقترب في بيان المضطرب » وهو مطبوع في مجلد واحد .

* * *

(١) منهج النقد د . نور الدين عتر ص/ ٤٣٤ .